هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 2 من جدول الأعمال

CX/EXEC 22/82/2 Add.1

مايو/أيار 2022

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثانية والثمانون

بصورة افتراضية

20–24 و30 يونيو/حزيران 2022

الاستعراض التقييمي – الجزء الثاني

معلومات محدّثة عن المشاورات غير الرسمية بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول (ZILPATEROL HYDROCHLORIDE) التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه

(من إعداد رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه)

المقدمة

1- كلّفت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها الرابعة والأربعين رئيس الهيئة ونوابه "بإجراء مشاورات غير رسمية مع جميع الأطراف المعنية لتشجيع وتمكين الجهود المستمرة لبناء توافق في الآراء قبل انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة" و"بتقديم تقرير قبل شهرين من انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية من أجل مواصلة الرصد والاستعراض التقييمي وبالتالي مواصلة توجيه المناقشة في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة".

2- فوجّهنا رسالة إلى جميع الأعضاء والمراقبين في تاريخ 2 مارس/ آذار 2022 (المرفق 1) يحدد النهج الذي يعتزم الرئيس ونوابه اتّباعه في تقديم معلومات مفصّلة عن طريقة إشراك الأعضاء والمراقبين في هذه العملية. وتم إخطار المنسقين الإقليميين بهذه الرسالة على نحو منفصل، وكذلك الأعضاء الذين قدموا إسهامات موضوعية في المناقشات بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول خلال الدورة الرابعة والأربعين للهيئة. وكان باب طلب إجراء مشاورات غير رسمية معنا مفتوحًا أمام جميع الأعضاء والمراقبين، إما بصورة فردية أو ضمن مجموعات من الأعضاء الذين يتشاركون الآراء نفسها.

3- وعقدنا اجتماعات غير رسمية مع ثمانية من البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي، ومنظمة عضو واحدة، ومنظمة مراقبة ورئيس لجنة واحدة (الملحق 2) في إطار جولة أولى من المشاورات في الفترة الممتدة بين 3 مارس/آذار 2022 و4 مايو/أيار 2022.

4- وإنّ الولاية التي كلّفتنا بها الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين أقرت بالدور الهام الذي تضـــطلع به اللجنة التنفيذية وعلى النحو الذي بلّغنا به الأعضـاء والمراقبين في رسـالتنا المؤرخة 2 مارس/آذار 2022، سـعينا إلى تزويد اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بمعلومات محدّثة عن التقدم المحرز خلال الجولة الأولى من المشـاورات. وترد المعلومات المحدّثة في هذا التقرير الذي ينشر كوثيقة عمل تعرض على اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين لغرض تعزيز الشفافية.

5- ويوثّق الموجز الوارد في الملحق 3 المواضيع والقضايا الرئيسية التي طرحت في الجولة الأولى من مناقشات المشاورات غير الرسمية ويحللها. ولا يسند هذا التقرير آراء أو تعليقات محددة إلى فرادى المشاركين.

التوصية

6- إنّنا نوصـي بأن يأخذ الأعضـاء في اللجنة التنفيذية علمًا بمحتوى هذه المعلومات المحدّثة وبرغبتنا في إجراء جولة أو أكثر من المشـاورات غير الرسمية في مطلع شـهر يوليو/تموز ومطلع شـهر سـبتمبر/أيلول تماشـيًا مع المهمة المناطة بنا من قبل الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين والمتمثلة في "تشـجيع وتمكين الجهود المسـتمرة لبناء توافق في الآراء قبل انعقاد الدورة الخامسـة والأربعين للهيئة". وبالقيام بذلك، نواصـل تشـجيع جميع الأعضـاء والمراقبين الراغبين في المشـاركة في هذه العملية التشـاورية على القيام بذلك بروح منفتحة، لاسـتكشـاف الفرص التي قد تكون متاحة أمامهم للتوصّـل إلى توافق في الآراء بشـأن عملية ونتائج مقبولة للمناقشـة المتوقعة للمشـروع المقترح بشـأن الحدود القصـوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول خلال الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية والدورة الخامسة والأربعين للهيئة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

7- ونقترح أن تقوم اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بمناقشـة المحتوى الذي يتوقع الأعضـاء رؤيته في تقرير الرئيس ونوابه إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين، والاتفاق عليه، للاسترشاد به في عمليتي الرصد والاستعراض التقييمي.

الملحق 1

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

2 آذار/ مارس 2022

استشارات غير رسمية بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول (ZILPATEROL HYDROCHLORIDE)

إلى أعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين الأعزاء،

كما قد تذكرون، لقد قمنا كرئيس لهيئة الدستور الغذائي ونوابه بتكليف الدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي "بإجراء مشاورات غير رسمية مع جميع الأطراف المعنية لتشجيع وتمكين الجهود المستمرة لبناء توافق في الآراء قبل انعقاد الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي" و "تقديم تقرير قبل شهرين من انعقاد الاجتماع الثالث والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي لإثراء المزيد من عمليات المراقبة والمراجعة النقدية، ومن ثم إثراء المناقشات في الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بشكل أكبر".

تحدد هذه الرسالة النهج الذي يعتزم رئيس الهيئة ونوابه اتباعه لبدء هذه المشاورات غير الرسمية، وتوفر تفاصيل حول كيفية مشاركة الأعضاء والمراقبين في هذه العملية.

سوف تسترشد مقارباتنا بقيم الدستور الغذائي المتمثلة بالشمولية والشفافية.

نخطط لجولة أولية من المشاورات، ونتصور إجراءها بشكل مؤقت في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2022، والتي تهدف إلى تسهيل تطوير المواقف من قبل الأعضاء التي قد تدفعنا نحو توافق الآراء. وسيتم ذلك من خلال سلسلة من المناقشات الثنائية الافتراضية بين رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه والأعضاء، أو التجمعات الإقليمية، أو مجموعات الأعضاء ذات المواقف المشتركة وكذلك مع المراقبين. وسينصب تركيزنا على تطوير حلول جديدة بدلاً من تكرار المواقف الحالية التي تم ممارستها بشكل جيد. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بتطوير التحليل المرفق للوضع الحالي الذي سنستخدمه كنقطة انطلاق للمناقشات.

يقر تفويضنا من الدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بالدور المهم الذي ستلعبه اللجنة التنفيذية التابعة للهيئة، وسيتم النظر في تقريرنا في "الاجتماع الثالث والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي لإثراء مزيد من المراقبة والمراجعة النقدية". لذلك سوف نهدف إلى إحاطة الاجتماع الثاني والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بالمستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في هذه الجولة الأولية من المشاورات. وستكون هذه الإحاطة على شكل تقرير يقدمه رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه حيث سيتم نشره على موقع الهيئة الإلكتروني مع وثائق أخرى للاجتماع الثاني والثمانين للجنة التنفيذية للهيئة بالطريقة المعتادة.

قد تختار اللجنة التنفيذية في ذلك الاجتماع التعبير عن وجهة نظرها حول ما تتوقع تغطيته في تقريرنا لاجتماعها المقبل لإثراء عملية المراقبة والمراجعة النقدية. وسنخطط بعد ذلك لعقد جولة أو جولات أخرى من المشاورات التي تسترشد بالمناقشات الجارية في الاجتماع الثاني والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والسعي للبناء على التقدم المحرز.

نشجع جميع الأعضاء والمراقبين الراغبين في المشاركة في هذه العملية التشاورية على القيام بذلك بذهن متفتح، لاستكشاف الفرص التي قد تتاح للأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية ونتائج مقبولة بخصوص المناقشة المتوقعة لمسودة المواصفات المقترحة لهيدروكلوريد الزيلباتيرول (zilpaterol hydrochloride) في الاجتماع الثالث والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والدورة الخامسة والأربعين للهيئة في تشرين الثاني/ نوفمبر. وبينما يمكننا بصفتنا رئيس لهيئة الدستور الغذائي ونوابه "التشجيع والتمكين" وفقا للتفويض الذي منحته لنا الدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، إلا انه لا يمكننا توجيه الأعضاء، حيث تكمن الحلول المحتملة في أيدي أعضاء هيئة الدستور الغذائي بشكل جماعي.

لقد أشرنا إلى نية الدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في أن تكون هذه العملية التشاورية غير رسمية. ونتفهم أيضا الحاجة إلى إنشاء عملية تسمح بمناقشة صريحة ومفتوحة. وعليه، فإن نيتنا هي أن يقود ويسهل رئيس الهيئة ونوابه كل واحدة من مناقشات التشاور – لن تنضم أمانة هيئة الدستور الغذائي إلى المناقشات ولن تكون هناك سجلات رسمية أو منشورة للمناقشات. وسوف يحتفظ رئيس الهيئة ونوابه بملاحظاتهم الشخصية الخاصة بالمناقشة وسيستخدمونها كأساس لتقاريرهم التي سيقدمونها إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي وللهيئة نفسها، والتي سيتم نشرها بالطريقة المعتادة. وستدرج هذه التقارير أسماء الأعضاء والمراقبين الذين شاركوا في المناقشات، كما ستلخص وتحلل المواضيع والقضايا الرئيسية التي أثيرت، إلا أنها لن تنسب الآراء أو التعليقات المحددة إلى الأعضاء أو المراقبين.

من أجل ضمان حصول جميع الأعضاء والمراقبين الراغبين في المشاركة في هذه العملية الاستشارية على فرصة للقيام بذلك، قمنا بما يلي:

- تنبيه هؤلاء الأعضاء والمراقبين الذين قدموا مساهمات جوهرية في المناقشات حول الزيلباتيرول أثناء الدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، بناءً على تحليلنا للمحضر الحرفي للاجتماعات؛
- إشراك المنسقين الإقليميين بشأن إمكانية إجراء مناقشات من شأنها أن تجمع بين بعض أو جميع أعضاء مناطقهم؛
- التواصل مع جميع الأعضاء والمراقبين من خلال هذه الرسالة، والطلب منهم الاتصال برئيس الهيئة ونوابه إذا رغبوا في ترتيب مناقشة ما، وحثهم حيثما كان ذلك ممكنا على الانضمام مع الآخرين الذين لديهم وجهات نظر مماثلة من أجل مساعدتنا في إدارة عملية التشاور بكفاءة.

تحليل الموقف الحالي الخاص بهيدروكلوريد الزيلباتيرول (zilpaterol hydrochloride)

ينطلق رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه من الفهم المشترك التالي الخاص بهيدروكلوريد الزيلباتيرول.

- لا تتعلق الخلافات الحالية بتقييم المخاطر، ولكن تتعلق بإدارة المخاطر والأهداف السياساتية المشروعة التي تختلف بين البلدان والمناطق في العالم. ومع ذلك، فإن أهداف السياسة المعنية ليست "عوامل مشروعة أخرى" كما حددتها هيئة الدستور الغذائي حيث لم يتم الاتفاق عليها عالميا.
- إن المواقف التي تشير إلى أنه في حال عدم وجود مواصفة تابعة لهيئة الدستور الغذائي، يمكن عندها للأعضاء استخدام التقييم الخاص بلجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية كأساس لحماية صحة المستهلك والتجارة إنما هي تتجاهل نموذج تحليل المخاطر والحاجة إلى إدارة المخاطر والاتصالات في تطوير المواصفات، على النحو المنصوص عليه في دليل الإجراءات.
- إن المواقف التي تشير إلى أن تقييم المخاطر واضحة وأننا يجب أن نضع المواصفة مباشرة دون أي مناقشة تتجاهل أيضا نموذج تحليل المخاطر والحاجة إلى إدارة المخاطر والتواصل في وضع المواصفة. وتنص *مبادئ العمل لتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار عمل الدستور الغذائي* على وجه الخصوص على أن إدارة المخاطر يجب أن تأخذ في الاعتبار العواقب الاقتصادية وجدوى خيارات إدارة المخاطر، مع إيلاء اهتمام خاص لظروف البلدان النامية.
- بعد كل ما تم ذكره، فإن مسودة الحدود القصوى للمخلفات قد استوفت جميع المتطلبات الإجرائية والعلمية للنهوض بالمواصفة.
- ومع ذلك، فإن المضي قدما هو الخيار الإجرائي الوحيد المتاح للدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي. كانت الخيارات الإجرائية التي تم تحديدها في المناقشة الأولية التي جرت في الاجتماع الحادي والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي استجابة لطلب رئيس لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية هي: التأجيل؛ الاعتماد في الخطوة 8/5؛ أو الاعتماد في الخطوة 5؛ أو وقف العمل. ولم يكن هناك إجماع في الآراء على أي الخيارات التي تم تفضيلها حتى الآن.
- على الرغم من أن مناقشة اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي لتفعيل بيانات المبادئ لن تغير البيانات نفسها، إلا أنها قد تولد أفكارا أو مقاربات أو أدوات قد تسمح للأعضاء بتكييف مواقفهم. وعند تنفيذ هذه المقاربة، سيدرج رئيس الهيئة ونوابه جوانب عمل اللجنة الفرعية بشأن تفعيل بيانات المبادئ، حيث قد تدعم التسوية والتوافق في الآراء. وفي حين أن المناقشات حول الزيلباتيرول ستسترشد بطريقة العمل هذه بالنسبة لعملية تفعيل بيانات المبادئ، إلا أنها لا تعتمد عليها.

بالنيابة عن:

ستيف ويرن، الرئيس Steve.Wearne@food.gov.uk

ألان أزيجيلي، نائب الرئيس ae_allan@yahoo.com

راج راجاسيكار، نائب الرئيس raj.rajasekar@mpi.govt.nz

دييغو فاريلا، نائب الرئيس diego.varela@achipia.gob.cl

الحاشـية في الملحق 1: في إطار المشـاورات غير الرسمية التي أجريناها، سـعينا إلى التماس تعليقات وتعقيبات بشـأن الفهم المشترك للرئيس ونوابه الذي عممناه على الأعضاء في رسالتنا المؤرخة 2 مارس/ آذار 2002. وقد وردنا ما يلي:

- لكي يُنظر إلى الأهداف السـياسـاتية على أنها "عوامل مشـروعة أخرى" في الدسـتور الغذائي، لا ينبغي الاتفاق عليها على المستوى العالمي فحسب، على نحو ما أشرنا إليه سابقًا، بل ينبغي أن تخدم أيضًا الغرض من الدستور الغذائي في حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية؛
- وأنه ينبغي لنا أن نضـــمن فهم الجميع لحالة المشـــروع المقترح بشـــأن الحدود القصـــوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول ضـــمن عملية الخطوات، وللحيّز الذي تتمتع به الهيئة في اتخاذ أي قرار في ظل غياب توصـــية بتوافق الآراء من لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية في دورتها الخامسة والعشرين.

الملحق 2

الأعضاء والمراقبون وسائر المشاركين في المشاورات غير الرسمية مع رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوّابه في الفترة الممتدة بين 3 مارس/آذار و4 مايو/أيار 2022

الأعضاء

الاتحاد الأوروبي

أستراليا

إندونيسيا

تايلند

السنغال

المملكة المتحدة

النرويج

هندوراس

الولايات المتحدة الأمريكية

المراقبون

معهد صحة الحيوان (منظمة عضو معنية بصحة الحيوانات)

جهات أخرى

السيد Kevin Greenlees، رئيس لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية

الملحق 3

معلومات محدّثة عن المشاورات غير الرسمية بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول (ZILPATEROL HYDROCHLORIDE) التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه

ملخص المناقشات

الوضع الراهن

1- لقد وردنا، بما في ذلك من الأعضاء الذين لا يستخدمون الزيلباتيرول في أراضيهم حاليًا والذين يرون أن هذا الأمر يشكّل مسألة هامة من حيث المبدأ، أنه ينبغي للدستور الغذائي أن يبتّ في هذا الملف في الوقت المناسب وأن يثبت أنه يستند إلى العلوم والقواعد، من خلال الاتفاق على مواصفة تتماشى مع تقييم لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية)، وعملية تحليل المخاطر المنصوص عليها في دليل الإجراءات. وقد استمعنا إلى أهمية وجود عملية تنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها تسير على نحو جيد وتؤيد مواصلة خضوع المنتجات البيطرية للتقييم، مع الإحالة إلى الوثيقة بعنوان "وثيقة مناقشة بشأن تقييم المسوغ المنطقي في عدد تراجع المكونات الجديدة التي من المقرر إدراجها في قائمة أولويات لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية لكي تقوم اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقييمها". (الوثيقة CX/RVDF18/24/10). وقد وردنا حتى أن الفشل المستمر في حل هذه المسألة سيشكك في جدوى الدستور الغذائي وفعاليته. وفي المقابل، رأى عضو آخر أنه لا توجد حاجة ملحة إلى أن تتخذ الهيئة قرارًا نهائيًا بشأن الزيلباتيرول، إذ رأى أنه من المهم إتاحة إمكانية إتمام العمل المتعلق بتفعيل بيانات المبادئ، وإتاحة الوقت الكافي لكي يفهم الأعضاء نواتج هذه العملية بشكل كامل ويصادقون عليها، حسب الاقتضاء.

2- ووردتنا كذلك تعقيبات من عضو واحد مرخَّص في أراضيه باستخدام الزيلباتيرول في الماشية. وإنّ صناعة الماشية لدى هذا العضو صغيرة، ولكنها تعتمد للنموّ على التصدير إلى شركاء تجاريين مختارين. وشدّد هذا العضو على أهمية وجود حدود قصوى لمخلفات الزيلباتيرول بالنسبة إليه وبالنسبة إلى بلدان أخرى في أوضاع مماثلة تفتقر إلى القدرة على إجراء تحاليل للمخاطر بمفردها. وبرهن العضو ذلك بالإشارة إلى تجربته في التعرض لرفض شحنة تصدير من لحوم البقر عند استيرادها من قبل شريك تجاري بسبب اكتشاف آثار لمادة الزيلباتيرول، في ظل غياب مواصفة للدستور الغذائي حتى وإن كان هناك تقييم ذو صلة بالموضوع من إعداد اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. ولم يمكن من الممكن إعادة هذه الشحنة إلى الجهة المستوردة بسبب غياب مواصفة تضمن حماية المستهلكين على المستوى المحلي.

3- وقد وردتنا تعقيبات أيضًا من الأعضاء الذين تمنع قوانينهم الداخلية استخدام المواد المحفزّة للنموّ في الحيوانات لإنتاج الأغذية. وتوقّعوا أن يوفر العمل المتعلق بتفعيل بيانات المبادئ، ولا سيما في ما يتعلق بالامتناع عن القبول، طريقًا يمكن للأعضاء من خلاله تكييف مواقفهم أو النهج التي يتّبعونها، وبالتالي، تيسير التقدم في المشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول. وعلى وجه الخصوص، كان هناك اهتمام بعمل اللجنة الفرعية بشأن الخيارات المتاحة لتسجيل مواقف الأعضاء الذين يمتنعون عن القبول.

4- وقد سمعنا من عضو واحد كيف أدّت الصعوبات التي تم التطرق إليها خلال المناقشات حتى الآن بشأن الزيلباتيرول إلى التزام من جانب هذا العضو باستكشاف الحلول الممكنة، رغم الشكوك المستمرة بشأن تقييم قابلية وضع مواصفة موحدة للحدود القصوى لمخلفات المواد المحفزة للنموّ. وأجرى عضو آخر، من خلال تأييد العمل الرامي إلى تفعيل بيانات المبادئ، مقارنة بين الزيلباتيرول والمناقشات السابقة بشأن الراكتوبامين، مشدّدًا على أنّ الاتفاق مع تقييم المخاطر الذي أعدّته اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، في حالة الزيلباتيرول، شجّعهم على النظر في استخدام بيان المبدأ 4، وهو نهج اعتبره مستندًا إلى القواعد على النحو الواجب وسليمًا من الناحية الإجرائية.

5- ووردنا كذلك بعض الشواغل إزاء مواقف الأعضاء المدفوعة بمسائل أخرى غير تقييم المخاطر الذي أعدته اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وهي مواقف لا تندرج ضمن نطاق العوامل المشروعة المشار إليها في *مبادئ العمل لتحليل المخاطر الواجب تطبيقها في إطار الدستور الغذائي*. وتم كذلك الإعراب عن أهمية الاحترام المتبادل بين الأعضاء للقرارات التنظيمية التي يعتمدها كل منهم، والتي تخضع لاعتبارات أخرى وأهداف سياساتية مشروعة في إطار ظروفهم الوطنية.

6- ولم يردنا أي اعتراض على عملية تقدير المخاطر والتقييم التي أجرتها اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والمسوّغات العلمية لوضع حدود قصوى لمخلّفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في العضلات، والدهون، والكبد، والكلى في المواشي. وقد أبدى عضو واحد عن قلقه إزاء الافتقار إلى تقييم للمخاطر من قبل اللجنة المشتركة لأجزاء أخرى من فضلات الماشية الصالحة للأكل والتي تستهلك بكميات كبيرة في بلاده، وأعرب بالتالي، عن شعوره بأنه من غير الممكن ضمان حماية صحة المستهلكين في ظل غياب هذا التقييم.[1]

الطرق المحتملة لإيجاد حلّ

7- إنّ جميع الذين تحدثنا معهم يفضلون حل هذه المسألة من دون اللجوء إلى التصويت، وقد أشاروا إلى أنّ التصويت سيتسبب من حيث طبيعته بانقسام.

---

[1] لفتت أمانة اللجنة المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية الانتباه إلى الدراسة الإفرادية لمخلفات الزيلباتيرول التي أعدّتها لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة الى الأغذية في اجتماعها الحادي والثمانين (2015) https://www.fao.org/3/bp390e/bp390e.pdf حيث يشير الخبراء بشكل صريح إلى ما يلي: "*خلصت اللجنة إلى أنه لا توجد بيانات كافية عن مخلفات الزيلباتيرول للبحث على النحو المناسب في التعرض لهذه المخلفات في الرئتين وغير ذلك من الفضلات الصالحة للأكل في المواشي غير الكبد والكلى. ولم تقدم أي بيانات عن المخلفات غير الموسومة إشعاعيًا في أي من أنسجة الماشية غير الكبد والكلى والعضلات. وفي ما يخصّ نسيج الرئتين، لا توجد بيانات فعلية عن المخلفات الموجودة في الماشية، بل توجد فقط تقديرات قائمة على نسب البلازما مقابل النشاط الإشعاعي للأنسجة التنفسية منبثقة من دراسات أولوية للمسح الإشعاعي جرت على الجرذان. أما بالنسبة إلى الفضلات القابلة للاستهلاك، فإن البيانات الوحيدة المتاحة عن الأبقار كانت منبثقة عن دراسة أولية للمسح الإشعاعي، مع وجود نقطتين إحصائيتين فقط للأمعاء في كل من فترة الفحص عند 12 و48 ساعة*".

وإنّ الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تذكّر بما يلي:

- لم يطلب الأعضاء رسميًا وضع المزيد من الحدود القصوى للمخلفات عن طريق قائمة أولويات لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية التي تحال إلى لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية؛
- وإنّ اللجنة المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ليست على علم بأن هناك بيانات كافية متاحة في المجال العام تتيح وضع حدود قصوى لمخلفات هذه المادة في أنواع إضافية من الأنسجة، ولم يقم أي عضو أو مراقب بالإشارة إلى توافر هذه البيانات.

8- وقد وردنا أحد الشواغل الذي يفيد بأنّ الطريق الذي نتّبعه للبتّ في قرار لا ينبغي أن يكون مقبولًا بالنسبة إلى جميع الأعضاء في سياق الزيلباتيرول فحسب، بل ينبغي أيضًا ألا يعرّض للخطر أي عمل من أعمال الدستور الغذائي في المستقبل. ووردنا كذلك تقييم أكثر إيجابية، مفاده أنه يمكن، لا بل ينبغي، أن يؤدي الدستور الغذائي دورًا أفضل في تلك الحالات النادرة التي يكون فيها التوصل إلى توافق في الآراء بعيد المنال، وأن أي قرار ناجح قد يوفر لنا نموذجًا مفيدًا لمعالجة المسائل الخلافية المماثلة في المستقبل.

9- وقد وردتنا اقتراحات تفيد بأنه يمكننا إمّا الانتقال إلى اعتماد الحدود القصوى للمخلفات عند الخطوة 8/5؛ وإمّا استكشاف أدوات أخرى غير مواصفة الدستور الغذائي من شأنها حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية؛ وإما إرجاع هذا العمل إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية بمشورة من اللجنة التنفيذية؛ وإما تأجيل النقاش، وإبقاء الحدود القصوى للمخلفات عند الخطوة 4 إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء؛ وإمّا وقف العمل مع الإقرار بالتكاليف الكبيرة الناشئة عن إجراء المزيد من المناقشات الشاملة وغير المثمرة. ووردنا أيضًا تقييم صريح من أحد الأعضاء يفيد بأنّه من المستبعد أن تتيح كل هذه الأمور التوصل إلى توافق في الآراء، وأنه ينبغي لنا أن نجد نهجًا جديدًا يشجّع الأطراف على تقديم تنازلات متبادلة ويسمح بالتوصّل إلى حلّ وسط.

10- وقد وردنا قبول عام بأنه في حال لم يكن هذا النهج متاحًا ومقبولًا من جانب الأعضاء، فقد يكون التصويت، ومع أنه ليس مرغوبًا فيه، سبيلًا مشروعًا لا مفرًا منه للبتّ في هذه المسألة. وقد وردنا أنه ينبغي، في هذه الحالة، توفير توجيهات واضحة للأعضاء بشأن إجراءات التصويت.

11- وقد علمنا أيضًا بمجموعة الاجتماعات الثنائية التي يعقدها الأعضاء أو يقررون عقدها.

تحليل وتعليقات رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوّابه

12- إنّنا نعرب عن تقديرنا لجميع الأعضاء والمراقبين وغيرهم ممن شاركوا في هذه الجولة من المشاورات غير الرسمية. وتحظى البيئة الصريحة والمنفتحة التي جرت فيها هذه المناقشات بتقديرنا الكبير.

13- لقد أخذنا علمًا بآراء الذين يرون أنّ البتّ في هذه المسألة أمر هام من حيث المبدأ. وقد ذهلنا بصفة خاصة بوصف المشاكل العملية التي نشأت عن غياب مواصفة الدستور الغذائي للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، على مستوى التجارة وحماية صحة المستهلك على السواء، بالنسبة إلى عضو مرخَّص في أراضيه باستخدام الزيلباتيرول.

14- وإنّنا نؤيد تمامًا ضرورة الاحترام المتبادل بين الأعضاء للقرارات التنظيمية التي يعتمدها كل منهم، والتي تخضع لاعتبارات أخرى وأهداف سياساتية مشروعة في إطار ظروفهم الوطنية. وسوف نسترشد بذلك في رئاستنا للمناقشات بشأن الزيلباتيرول والمسائل الأخرى.

15- وإنّنا نأخذ علمًا بالتفضيل الكبير لتجنب التصويت ونتشارك هذا الرأي، ونبقى ملتزمين باستكشاف كل الفرص السانحة للتوصل إلى توافق في الآراء. ونشعر بالتفاؤل لأنّه من المتوقع أن يتيح العمل على تفعيل بيانات المبادئ أدوات أو نُهجًا من شأنها تيسير البت في ملف الزيلباتيرول. وقد أخذنا علمًا بالنقاط والأسئلة الأكثر تفصيلًا التي أعرب عنها الأعضاء في ما يتعلق بهذا العمل، وسنضمن الإشارة إليها في مناقشة البند ذي الصلة من جدول الأعمال خلال الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية.

16- وفي ما يتعلق بالمسائل العالقة:

- سنسعى إلى التماس المشورة من أمانة اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، بشأن الشواغل التي تم الإعراب عنها في ما يخصّ غياب الحدود القصوى المقترحة للمخلفات في الأنسجة الصالحة للأكل غير العضلات والدهون والكبد والكلى في الماشية؛
- وسنواصل المناقشات مع أمانة الدستور الغذائي بشأن الأعمال التحضيرية لإجراء تصويت بشأن الزيلباتيرول خلال الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، إذ تبيّن أن ذلك ضروري.

17- وفي غضون ذلك، نحثّ جميع الأعضاء على مواصلة المناقشات الثنائية والمتعددة الأطراف بغية البت في ملف الزيلباتيرول.